الأمم المتحدة

A/HRC/16/76

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2011
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة السادسة عشرة**
البندان ٢ و٨ من جدول الأعمال
**التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**
**وتقارير المفوضية السامية والأمين العام**
**متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا**

# المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

## تقرير الأمين العام* **

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، وأن تقوم بتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة.

ويتضمن التقرير، الذي يشمل الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، معلومات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون بين تلك المؤسسات والآليات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك دعم المفوضية السامية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

* تأخر تقديم التقرير.

** ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو، سواء فيما يتعلق بالإقليم أو بالمؤسسات أو بالسكان، في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤(١٩٩٩)، دون المساس بوضع كوسوفو.



الرجاء إعادة الاستعمال

ويبرز التقرير على وجه التحديد الإنجازات والتحديات والأولويات الرئيسية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما يناقش أنشطة المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بمسائل مواضيعية، من قبيل التجارة وحقوق الإنسان، ومنع التعذيب، وحقوق المهاجرين والأشخاص المتنقلين وحقوق الشعوب الأصلية.

المحتويات


| | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولاً – | مقدمة | ١-٢ | ٤ |
| ثانياً – | مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان | ٣-٧٠ | ٤ |
| | ألف- الخدمات الاستشارية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان | ٧-٤٠ | ٦ |
| | باء – دعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمبادرات الإقليمية التي تتخذها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان | ٤١-٥٨ | ١٢ |
| | جيم- مساهمة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان | ٥٩-٧٠ | ١٥ |
| ثالثاً – | التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان | ٧١-٩٢ | ١٨ |
| | ألف- مجلس حقوق الإنسان | ٧١-٨٨ | ١٨ |
| | باء – هيئات المعاهدات | ٨٩-٩١ | ٢١ |
| | جيم- لجنة وضع المرأة | ٩٢ | ٢٢ |
| رابعاً – | التعاون فيما بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان | ٩٣-٩٦ | ٢٢ |
| | ألف- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | ٩٣-٩٤ | ٢٢ |
| | باء – رابطة منع التعذيب ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ | ٩٥ | ٢٣ |
| | جيم- رابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط | ٩٦ | ٢٣ |
| خامساً – | الاستنتاجات والتوصيات | ٩٧-١٠٦ | ٢٣ |

## أولاً – مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، وأن تقوم بتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة. ولقد فسَّرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بداية الأمر المقرر ١٠٢/٢ على أساس أنه يمدد صلاحية التقارير السابقة للجنة حقوق الإنسان وينص على دورة سنوية لتقديم التقارير. وقد ساد الرأي، حتى عهد قريب، بأن هذا التفسير يحظى بالموافقة الضمنية للدول الأعضاء. غير أنه سُجِّل اعتراض في عام ٢٠١٠ في سياق تقرير آخر أشار أيضاً إلى المقرر ١٠٢/٢ باعتباره السند لتقديمه سنويا. وبالتالي، استعرضت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المقرر المذكور وخلصت إلى أن مجلس حقوق الإنسان سعى إلى سد ثغرة تقنية بضمان أن تُمدَّد بسنة صلاحية التقارير التي كان من المفترض تقديمها إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان وأن تُحوَّل إلى الدورة الموضوعية اللاحقة لمجلس حقوق الإنسان. وبعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية وإثارة اعتراض على التفسير الأولي لمسألة الدورات السنوية لتقديم التقارير، فإنه ينبغي، إذا رغب مجلس حقوق الإنسان في أن يتواصل تقديم التقارير على هذا النحو، تقديم قرار أو مقرر بشأن هذه المسألة.

٢- ويحمل هذا التقرير التقدم المحرز منذ أن قُدِّم آخر تقرير للأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشرة في آذار/مارس ٢٠١٠ (A/HRC/13/44). وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/65/340) وتقرير الأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الإجراءات التي تتبعها حالياً لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في اعتماد هذه المؤسسات امتثالاً لمبادئ باريس (A/HRC/16/77).

## ثانياً – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣- طبقاً لمبادئ باريس، تشكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأركان الأساسية للنظم الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فبإمكانها أن تضطلع بدور هام في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وقد اعترفت الجمعية العامة من خلال قرارها A/RES/64/161 وعدد من القرارات التي سبقته بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل مع الحكومات من أجل ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بما في ذلك بالمساهمة، حسب الاقتضاء، في أعمال

متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد أبرزت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كلمتها الافتتاحية للاجتماع السنوي الثالث والعشرين للجنة التنسيق الدولية، الذي عُقِد في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، الدور الأساسي الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.

٤- وتعير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع المراعاة الواجبة للمبادئ المتعلقة بتلك المؤسسات (مبادئ باريس) التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٤٨ وتؤيد المفوضية السامية زيادة مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والإقليمية. وتشجع المفوضية تبادل الممارسات الجيدة فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدعم تعزيز شبكاتها الإقليمية، وتيسر تعاونها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الشركاء ذوي الصلة. كما شاركت المفوضية السامية في تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥- ومنذ عام ٢٠٠٣، رعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الموقع الشبكي لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (WWW.NHRI.NET). ويرتبط الموقع الشبكي بالصفحات الشبكية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويضم معلومات عن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمسائل القُطرية والمواضيعية وأنشطة لجنة التنسيق الدولية.

٦- ومنذ عام ٢٠٠٨، استضاف برنامج زمالات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان موظفين من المؤسسات المصنفة ضمن فئة الاعتماد ألف في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وأستراليا وأوغندا وتوغو وجمهورية كوريا والسلفادور ومصر ونيبال ونيكاراغوا. وقد مكّن البرنامج المستفيدين من الزمالات من معرفة الأمم المتحدة واكتساب الخبرات داخلها. كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من حيث الخبرات الأساسية وتعزيز اتصالاتها مع الموظفين من المؤسسات الوطنية. وقد أصدرت المفوضية السامية دعوة جديدة إلى تقديم ملفات المرشحين لعام ٢٠١١. وسيُختار على أقصى حد أربعة موظفين من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للعمل في قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بالمفوضية السامية فترة أقصاها ١٢ شهراً.

## ألف – الخدمات الاستشارية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧- تجري بالأساس أنشطة المفوضية السامية الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعد القُطرية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي من خلال قسم المؤسسات الوطنية والآليات الدولية، الذي يعمل بالتشاور مع المكونات الأخرى للمفوضية السامية، بما في ذلك هيئاتها الميدانية. وما زالت المفوضية تقدم المشورة والمساعدة في مجال إنشاء المؤسسات وتعزيزها من خلال مكاتبها القُطرية والإقليمية ومستشاريها في مجال حقوق الإنسان والمكونات المعنية بحقوق الإنسان لبعثات حفظ السلام، وكذلك من خلال التعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، ومنهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما تعمل المفوضية السامية على نحو وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٨- وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المساعدة القانونية والتقنية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الوطنية المعنية. وتسدى المشورة بشأن الأطر الدستورية أو التشريعية المتعلقة بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك بشأن طبيعتها ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. كما يجري الاضطلاع بتحليلات مقارنة وتقييمات للاحتياجات في مجال التعاون التقني وبعثات لصياغة المشاريع وتقييمها، وذلك لإنشاء المؤسسات وتعزيز امتثالها لمبادئ باريس.

٩- وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة و/أو المساعدة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأردن وإكوادور وإندونيسيا وأوغندا وآيرلندا والبحرين وبنما وبنن وتايلند وترانيا وتوغو وجنوب أفريقيا وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي والسنغال وصربيا وعمان وغانا وغامبيا وفترويلا وقطر وكوسوفو والكونغو وكينيا وليبيريا وماليزيا والمكسيك وناميبيا والنرويج والنيجر ونيجيريا وهايتي وهولندا. كما قدمت المساعدة للأنشطة الرامية إلى إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وبوتسوانا وبوروندي وبيلاروس وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وسوازيلند والسودان وسيراليون وشيلي والصومال والكويت ومالي وموزامبيق وموناكو واليابان.

### ١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٠- خلال الفترة التي يشملها التقرير، واصل كل من المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أمريكا الجنوبية والوسطى ومكاتبها القُطرية في بوليفيا وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك ومستشاري الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في إكوادور وباراغواي ونيكاراغوا وهندوراس ومكون حقوق الإنسان لبعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

١١- وخلال عام ٢٠١٠، عقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اجتماعات ثنائية مع مسؤولين حكوميين ومنظمات للمجتمع المدني، من قبيل ديوان شيلي للمظالم، وذلك لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في شيلي مطابِقة لمبادئ باريس.

١٢- وفي أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، أمينة المظالم (حامية المواطنين) في بناء قدرات هذه المؤسسة. وفي آذار/مارس، دعمت المفوضية السامية مشاركة أمينة المظالم في الاجتماع السنوي الثالث والعشرين للجنة التنسيق الدولية. وخلال الدورة، عقد اجتماع خاص لمناقشة دعم أمينة المظالم في هايتي. وفي تموز/يوليه، أطلقت المفوضية السامية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية مشروعاً مشتركاً لمساعدة المؤسسة في إجراء تقييم للقدرات بغرض تشجيع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان خلال مرحلة إعادة البناء. وعمل خبير استشاري مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على إعداد تقييم للقدرات والاحتياجات ووثائق متعلقة بالبرامج.

١٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع أمين المظالم في إكوادور (المُدافع عن الشعب)، دورة تدريبية لصقل مهارات موظفي ديوان المظالم والموظفين المدنيين فيما يتعلق برصد انتهاكات حقوق الإنسان.

١٤- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دورة تدريبية لموظفي ديوان المظالم في فنزويلا في مجال إعداد تقرير الجهات المعنية لأغراض الاستعراض الذي سيجريه الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١.

### ٢- أفريقيا

١٥- خلال الفترة التي يشملها التقرير، واصل كل من المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها وغربها والمكاتب القُطرية للمفوضية السامية في أوغندا وتوغو وموريتانيا ومستشاري الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في رواندا وغينيا وكينيا ومدغشقر ومنطقة البحيرات الكبرى والنيجر ومكون حقوق الإنسان لبعثات الأمم المتحدة في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا.

١٦- وفي أعقاب الانقلاب الذي وقع في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ في النيجر، حُلَّت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان

مصنفة ضمن الفئة ألف. وفي ٢٠ أيار/مايو، أنشأت الحكومة مرصداً وطنياً لحقوق الإنسان عمل كهيئة لرصد حقوق الإنسان خلال المرحلة الانتقالية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة إلى الحكومة بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس واستناداً إلى خبرة المؤسسات الوطنية الأخرى في المنطقة وأفضل ممارساتها.

١٧- وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، ناقش كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني مجالات الدعم التقني للجنة الزمبابوية لحقوق الإنسان الحديثة النشأة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، دعم كل من المفوضية السامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل تدريبية للمفوض المعيَّن حديثاً. وتركز التدريب على إطلاع المفوض الجديد على المهام الأساسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس وعلى دورها في إطار الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وفي الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، يسرت المفوضية السامية جولة دراسية إلى جنوب أفريقيا للمفوض الزمبابوي لحقوق الإنسان. ونُظِّمت الجولة بالتعاون مع لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، وشملت لقاءات مع أعضاء اللجنة ومحاوريها الرئيسيين في الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية الأخرى. ونُظمت الجولة الدراسية برعاية مشروع جارٍ مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان يرمي إلى بناء قدرات اللجنة الزمبابوية لحقوق الإنسان.

١٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة القانونية إلى وزير العدل والدفاع البوتسواني بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تراعي ولاية ديوان المظالم القائم.

١٩- وفي الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والرابطة الفرنسية للجان الوطنية لحقوق الإنسان بعثة مشتركة إلى بنن لتقييم قدرات لجنة ذلك البلد المعنية بحقوق الإنسان، التي لم تمارس عملها منذ سنوات. وعقب تلك البعثة، قدمت المفوضية السامية المشورة القانونية بشأن القانون التفويضي.

٢٠- وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دورة تدريبية للجنة الوطنية الكونغولية لحقوق الإنسان بشأن عملية الاعتماد. واستعرضت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد طلب هذه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر A/HRC/16/77) ومنحتها الصفة "باء".

٢١- وفي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مائدة مستديرة نظمتها الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز اللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان.

٢٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمد برلمان جزر القمر قانوناً لإنشاء لجنة استشارية وطنية لحقوق الإنسان. وقد قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة القانونية بشأن القانون التفويضي قبل اعتماده. و لم تبدأ اللجنة عملها بعد.

٢٣- وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة القانونية بشأن القانون التفويضي لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الصومال.

٢٤- وخلال عام ٢٠١٠، دعم كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة الموزامبيقية في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، نظمت الهيئتان لقاءً تشاورياً في مابوتو بشأن إجراءات تعيين أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ووُضِع نظام لتوجيه عملية تعيين الأعضاء يتماشى ومبادئ باريس والقانون التفويضي القائم.

٢٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بأنشطة لإذكاء وعي البرلمانيين في بوروندي بمبادئ باريس. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمد برلمان بوروندي القانون التفويضي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٦- ونظم كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حلقة عمل بشأن مشروع قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وجرى هذا النشاط في بانغي في الفترة من ١٥ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وشارك في حلقة العمل أعضاء برلمانيون والحكومة والإدارات الإقليمية وأعضاء منظمات المجتمع المدني.

### ٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٧- خلال الفترة التي يشملها التقرير، واصل كل من المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والشرق الأوسط ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية والمكاتب القُطرية للمفوضية السامية في نيبال والأراضي الفلسطينية المحتلة وكمبوديا ومستشاري الفريقين القطريين للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا ومكونات حقوق الإنسان لبعثات الأمم المتحدة في أفغانستان والعراق وجمهورية تيمور - ليشتي تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة.

٢٨- وخلال الزيارة الرسمية لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى اليابان يومي ١٣ و١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، حثت الحكومة على النظر في مسألة إنشاء مؤسسة وطنية

لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وأبدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاحقاً، استعدادها لمساعدة الحكومة في هذا الصدد.

٢٩- وخلال الزيارات الرسمية التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى دول مجلس التعاون الخليجي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، حثت في الكلمة الافتتاحية التي ألقتها في حلقة العمل المعقودة في الدوحة للعمل بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في منطقة مجلس التعاون الخليجي، والتي نظمتها المفوضية السامية ومؤسسة قطر الوطنية لحقوق الإنسان، حكومات تلك البلدان على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وخلال استعراض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لتقريري كل من الإمارات العربية المتحدة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) والكويت (أيار/مايو ٢٠١٠)، قُدِّمت توصيات بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس.

٣٠- وفي الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مسقط لفائدة أعضاء اللجنة العمانية لحقوق الإنسان حلقة عمل بشأن مبادئ باريس.

٣١- ودعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن (٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر) ولجنة تايلند الوطنية لحقوق الإنسان (١ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر) في إجراء تقييميهما للقدرات والاحتياجات.

## ٤- أوروبا

٣٢- خلال الفترة التي يشملها التقرير، واصل كل من المكاتب الإقليمية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أوروبا وآسيا الوسطى ومكتب المفوضية السامية في كوسوفو ومستشاري حقوق الإنسان في ألبانيا وجنوب القوقاز ومولدوفا والاتحاد الروسي وصربيا وطاجيكستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومستشار حقوق الإنسان لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في تركمانستان تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا ومنطقة آسيا الوسطى.

٣٣- وخلال عام ٢٠١٠، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المشورة إلى الحكومة النرويجية فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المركز النرويجي لحقوق الإنسان.

٣٤- وخلال الزيارة الرسمية للمفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى إيطاليا في آذار/مارس ٢٠١٠، أجرت مباحثات مع الحكومة وأعضاء البرلمان بشأن إنشاء مؤسسة وطنية

لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، وهذه توصية تمخض عنها استعراض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لتقرير إيطاليا في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٣٥- وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنظيم اجتماع تشاوري بشأن إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إمارة موناكو.

٣٦- وعملاً بتوصية صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٠ عن اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أمثلة مقارنة إلى لجنة لكسمبرغ الاستشارية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأحكام القانونية لحماية أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من المسؤولية القانونية عما يضطلعون به من أعمال بصفتهم الرسمية.

٣٧- وفي سياق بعثة قُطرية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، ناقش موظفون من المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع حكومة بيلاروس والفريق القطري للأمم المتحدة الإجراءات الممكنة لتنفيذ توصية الاستعراض الدوري الشامل بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

٣٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مؤتمر عُقِد في تبيليسي بشأن دور ديوان المظالم وأثره في تعزيز حماية حقوق الإنسان. وعُقد المؤتمر برعاية ديوان المظالم في جورجيا بدعم من الاتحاد الأوروبي.

٣٩- وبطلب من الحكومة الهولندية، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تعليقات على مشروع قانون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٤٠- وعقب اعتماد ديوان مظالم جمهورية صربيا بوصفه مؤسسة من الفئة ألف، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جلسات عمل مع موظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء البرلمان وموظفي الفريق القُطري للأمم المتحدة في بلغراد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وحددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومؤسسة ديوان المظالم المجالات التي يمكن للمفوضية السامية والفريق القطري للأمم المتحدة أن يقدما فيها الدعم إلى ديوان المظالم، بما في ذلك المساعدة في تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (انظر A/HRC/16/77).

## باء – دعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمبادرات الإقليمية التي تتخذها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

### ١– الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٤١– في أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى شبكة الأمريكتين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة مفاهيمية تبرز مزايا إنشاء أمانة دائمة داخل الشبكة والخصائص الرئيسية للأمانات الدائمة المماثلة في المناطق الأخرى وطريقة عملها.

٤٢– وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بنما دورة تدريبية دون إقليمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل لفائدة الموظفين المدنيين وأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في باراغواي وبنما وفنزويلا وهندوراس.

٤٣– وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الاجتماع الثاني لشبكة مؤسسات ديوان المظالم على الصعيد المحلي وصعيد المدن الذي عُقِد في مونتيفيديو. وتتألف هذه الشبكة من مؤسسات شبه وطنية وشبه اتحادية لحقوق الإنسان توجد مقارّها في العواصم أو المناطق الحضرية، بما في ذلك برازيليا وبوينس آيريس ومكسيكو ومونتيفيديو. وتوخى الاجتماع تشجيع الاستراتيجيات المشتركة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد المحلي.

٤٤– وفي ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة دراسية بشأن الاستعراض الدوري الشامل حضرها موظفون مدنيون ومنظمات للمجتمع المدني وأمينا المظالم في كل من جامايكا وسانت لوسيا.

٤٥– ودعم كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والفريق القطري للأمم المتحدة في إكوادور تنظيم الاجتماع السنوي التاسع لشبكة الأمريكتين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كيتو، إكوادور، يومي ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وحضر الاجتماع الذي شمل جلسة مواضيعية بشأن حقوق "الأشخاص المتنقلين" ممثلون من ١٣ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقدم الفريق القُطري للأمم المتحدة عرضاً بشأن تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية لتعزيز وحماية حقوق المهاجرين. ويسرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مائدة مستديرة بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين للامتثال لمبادئ باريس.

### ٢- أفريقيا

٤٦- في ٢٧ و٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنظيم حلقة عمل في داكار، السنغال، بشأن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة شمال وغرب أفريقيا.

٤٧- وفي داكار أيضاً، نظَّم كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ مؤتمراً دون إقليمي لبلدان غرب ووسط أفريقيا بشأن الاستعراض الدوري الشامل حضره موظفون مدنيون وأعضاء في منظمات المجتمع المدني وأعضاء في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بنن وبوركينا فاسو والسنغال وسيراليون وغابون وموريتانيا.

٤٨- وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بريتوريا في حلقة عمل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة شرق أفريقيا وجنوبها بشأن آليات حقوق الإنسان في أفريقيا نظَّمها كل من شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩- وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جوهانسبورغ دورة تدريبية بشأن الاستعراض الدوري الشامل لفائدة بلدان شرق أفريقيا وجنوبها حضرها موظفون مدنيون وموظفو الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وأعضاء من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وكينيا وملاوي وناميبيا.

٥٠- وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حلقة عمل بشأن تنفيذ معايير منع التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. واستهدفت حلقة العمل التي نظمتها جامعة بريستول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا) وأمانة شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان.

٥١- وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مونروفيا، ليبيريا، حلقة دراسية دون إقليمية بشأن دور البرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وضم اللقاء أعضاء برلمانيين من ليبيريا ونيجيريا وغانا وغامبيا وكينيا، وكذلك خبراء من سائر أرجاء المنطقة.

٥٢- وفي الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، حلقة دراسية بشأن إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا الجنوبية. ومن بين المشاركين ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكومات ومنظمات المجتمع المدني من بوتسوانا وجزر

القمر وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وموزامبيق وناميبيا. وقد تبادلوا الأدوات العملية والدروس المستخلصة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمعايير الدولية. وجرى حوار تفاعلي بشأن الجوانب العملية لإنشاء اللجان، بما في ذلك الهياكل المؤسسية والمالية، والتعاون مع الحكومة والبرلمان والقضاء والمنظمات غير الحكومية وآليات حقوق الإنسان الإقليمية والتابعة للأمم المتحدة.

### ٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٥٣- شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي الخامس عشر لمنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عُقِد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. وناقش كل من المفوضية السامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان سبل تعزيز شراكتها، بما في ذلك مواصلة تنفيذ البرامج المشتركة لتقييم القدرات.

٥٤- وفي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نظم كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورة إقليمية في بانكوك بشأن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٥٥- وفي الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومؤسسة نيوزيلندا الوطنية لحقوق الإنسان مشاورة دون إقليمية في أوكلند بشأن السبل المتاحة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

### ٤- أوروبا

٥٦- في ٦ و٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نظَّم المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بروكسل إحاطة إعلامية إقليمية في ليوبليانا، سلوفينيا، بشأن الاستعراض الدوري الشامل. وحضر الجلسةَ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من المنطقة.

٥٧- وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مشاورة في وارسو، بولندا، بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى نظَّمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥٨- وفي ٢٠ و٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مائدة مستديرة إقليمية في تسريكفينيتسا، كرواتيا، نظمها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة منع التعذيب بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في

الآليات الوقائية الوطنية المنشأة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

## جيم - مساهمة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

### لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

*(أ) الدورة الثالثة والعشرون*

٥٩- دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية، ويسرت الاجتماع الثالث والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وانتخب الاجتماع بالإجماع روسلين نونان، رئيسة مؤسسة نيوزيلندا الوطنية لحقوق الإنسان، رئيسة للجنة التنسيق الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

٦٠- وقد حضر الاجتماعَ ممثلو ٦٤ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وديواناً للمظالم وكذلك رابطات دولية من قبيل الرابطة الفرانكوفونية للجان الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمعهد الدولي لأمناء المظالم ورابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما شارك في هذا الاجتماع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال.

٦١- وقد نظرت لجنة التنسيق الدولية خلال دورتها الثالثة والعشرين، ضمن جملة أمور، في المواضيع التالية: (أ) متابعة مؤتمرات دولية سابقة من قبيل مؤتمر استعراض ديربان ومؤتمر سانتا كروز بشأن الهجرة والمؤتمر الدولي التاسع بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإقامة العدل؛ (ب) متابعة التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان؛ (ج) استراتيجية عمل لجنة التنسيق الدولية ودعمها لمؤسسة هايتي الوطنية لحقوق الإنسان؛ (د) دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق المرأة والطفل؛ (هـ) التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ (و) شراكة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتقييم القدرات؛ (ز) الإيدز والعدوى بفيروسه ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعقدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال حواراً تفاعلياً مع المشاركين بشأن إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ولايتها.

٦٢- وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على هامش الاجتماع السنوي الثالث والعشرين للجنة التنسيق الدولية حدثاً موازياً بشأن مشاركة

مؤسسات أمناء المظالم في النظام الدولي لحقوق الإنسان. وضم المشاركون مؤسسات أمناء المظالم في كل من فرنسا والمغرب والنمسا وكذلك المؤسسة الوطنية الآيرلندية لحقوق الإنسان.

*(ب) اجتماعات المكتب*

٦٣- وفرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم البشري والتقني لاجتماعي مكتب لجنة التنسيق الدولية اللذين عُقِدا في جنيف (٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠) وفي إدنبرة (٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). وناقش أعضاء المكتب الأولويات الاستراتيجية، بما في ذلك مشاركة لجنة التنسيق الدولية في استعراض مجلس حقوق الإنسان، ونظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ولجنة وضع المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل.

*(ج) اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد*

٦٤- قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعماً سكرتارياً لاجتماعي اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد اللذين عُقِدا في جنيف في آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر A/HRC/16/77).

*(د) المؤتمر الدولي العاشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*

٦٥- في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية والبرلمان الاسكتلندي في إدنبرة المؤتمر الدولي العاشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن موضوع "قطاع الأعمال وحقوق الإنسان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان". وحضره أكثر من ٢٥٠ مندوباً يمثلون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية. ومن بين المتكلمين الرئيسيين نافانيثيم بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وماري روبينسون، المفوضة السامية السابقة، وجون روغي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

٦٦- وتمحور برنامج المؤتمر حول إطار الممثل الخاص للأمين العام لمعالجة مسألة حقوق الإنسان في ميدان الأعمال الذي يشمل ثلاثة أركان هي واجب الدولة بأن توفر الحماية من انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان ومسؤولية الشركات بأن تحترم حقوق الإنسان ومبدأ إتاحة سبل الانتصاف في حالة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة في قطاع الشركات. وأنشئت أربعة أفرقة عاملة مواضيعية إقليمية معنية بمسائل عمل الأطفال (أفريقيا) والاتجار بالأشخاص (آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) والخصخصة والمشتريات العامة (أوروبا) والبيئة الآمنة والصحية (الأمريكتان).

٦٧- واعتمد المشاركون إعلان إدنبرة[١]، الذي يوفر إطاراً للمبادرات العملية في مجالات التعزيز والتثقيف وإجراء البحوث والرصد ومعالجة الشكاوى والوساطة والمصالحة. ويشدد الإعلان على ضرورة العمل مع الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك بتعزيز النهوض بإطاره "للحماية والمراعاة والإنصاف".

٦٨- واتفقت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بأنشطة ملموسة، من قبيل إنشاء مراكز للاتصال ودعم ضحايا انتهاكات الشركات وتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان ودعم مشاركة المجتمع المدني في قطاع الأعمال وحقوق الإنسان. واعترف الإعلان بضرورة عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار تعاوني مع المنظمات غير الحكومية.

٦٩- وجرت الأنشطة الموازية التالية على هامش المؤتمر الدولي العاشر: حدث موازٍ بشأن "تقييم آثار حقوق الإنسان" نظمته المنظمة غير الحكومية نوموغايا (Nomogaia)؛ وحدث موازٍ بشأن "رصد التزام الدول بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: منهجيات المؤسسات الوطنية" نظَّمه مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمؤسستان الوطنيتان لحقوق الإنسان لكل من كينيا واسكتلندا؛ وحدث موازٍ بشأن "تنقيح المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات: أي دور للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟" نظمه الفريق العامل التابع للجنة التنسيق الدولية والمعني بقطاع الأعمال وحقوق الإنسان؛ وحدث ومعرض موازيان بشأن موضوع "الحقوق للأشخاص والقواعد لمؤسسات الأعمال" نظمهما الائتلاف الأوروبي من أجل إقامة العدل في قطاع الشركات.

*(هـ) منتدى المنظمات غير الحكومية*

٧٠- سبق المؤتمرَ الدولي العاشر منتدى للمنظمات غير الحكومية عُقِد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ونظَّم المنتدى كلٌّ من المجلس الاسكتلندي للمنظمات التطوعية ولجنة الحقوقيين الدولية والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان، واستقطب أكثر من ٥٠ منظمة. ووفرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم المالي لضمان حضور مشاركين من ست منظمات غير حكومية. واعتمد منتدى المنظمات غير الحكومية بياناً ختامياً يُجمِل عمله مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ويوضح سبل ووسائل التعاون معها في مجال الأعمال وحقوق الإنسان.

---

(١) http://www.nhri.net/2010/Edinburgh%20Declaration%20(English).pdf.

# ثالثاً – التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

## ألف – مجلس حقوق الإنسان

٧١- تدعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥. ويتيح قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ فرصاً للمؤسسات ولآليات تنسيقها الإقليمية للمشاركة في أعمال مجلس حقوق الإنسان والعمل مع مختلف آلياته. ويمكن للمؤسسات التي اعتمدتها ضمن الفئة "ألف" لجنة التنسيق الدولية وللجنة نفسها وهيئات تنسيقها الإقليمية التي تتكلم باسم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة ضمن الفئة "ألف" أن تشارك في أعمال المجلس وأن تتناول جميع بنود جدول الأعمال. ويمكنها أيضاً أن تعمم بياناتها المكتوبة وأن تستصدر وثائقها بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة وأن تحظى بترتيبات منفصلة لحضور دورات المجلس. وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، تُدرَج إسهامات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقرير الجهات المعنية. وتساعد المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو بتعزيزها، بما في ذلك دعم تلك المؤسسات في تقديم طلبات الاعتماد إلى لجنة التنسيق الدولية.

٧٢- وفي عام ٢٠١٠، شارك ما متوسطه ٢٠ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في كل دورة من دورات مجلس حقوق الإنسان. وكانت تلك المؤسسات نشيطة قبل الدورات وخلالها، حيث عرضت بيانات وقدمت وثائق مكتوبة وشاركت في المناقشات العامة ونظمت أحداثاً موازية وتفاعلت مع المقررين الخاصين.

٧٣- وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٠، نظَّم كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب على هامش الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان حدثاً موازياً بشأن جبر الضرر الجماعي في سياق العدالة الانتقالية.

٧٤- وعلى هامش الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان أيضاً، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع لجنة مدينة مكسيكو لحقوق الإنسان والمنظمة غير الحكومية المسماة الشبكة الدولية لحقوق الإنسان، حدثاً موازياً بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد المحلي.

٧٥- وعقد مجلس حقوق الإنسان في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ المناقشة التفاعلية الثانية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ركزت المناقشة على هيكل ودور الآليات الوطنية لتنفيذ ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وألقت رئيسة لجنة التنسيق الدولية بياناً بشأن دور المؤسسات الوطنية المصنفة ضمن الفئة "ألف" في رصد تنفيذ الاتفاقية.

### ١- استعراض مجلس حقوق الإنسان

٧٦- في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمد أعضاء المكتب ورقة موقف لجنة التنسيق الدولية بشأن استعراض مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١١، مع مقترحات محددة ترمي إلى تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال المجلس.

٧٧- وانعقدت الدورة الأولى للفريق العامل المعني باستعراض مجلس حقوق الإنسان في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وشارك في الاجتماع ممثلون من لجنة التنسيق الدولية ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفرادى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتماشياً مع ورقة موقف لجنة التنسيق الدولية، قدم ممثلوها مقترحات لتعزيز مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال المجلس حتى يكون أكثر فعالية في مواجهته للأزمات ومعالجته لانتهاكات الحقوق ولتيسير سبل الوصول إليه لمن عانوا انتهاكات ولمن يدافعون عنهم، ومنهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٧٨- وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حضر ممثلون للجنة التنسيق الدولية معتكف السفراء بشأن استعراض مجلس حقوق الإنسان الذي استضافته الحكومة التايلندية في بانكوك، تايلند.

### ٢- الاستعراض الدوري الشامل

٧٩- في عام ٢٠١٠، خضع للاستعراض ٤٨ بلداً خلال الدورات السابعة إلى التاسعة لآلية الاستعراض الدوري الشامل. ولدى ١٩ منها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية. وقد قدمت ١٢ من تلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معلومات لإدراجها في تقرير الجهات المعنية[٢]، وتحمل ١٠ منها الصفة "ألف" واثنتان الصفة "باء".

٨٠- وواصلت فرادى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية تقديم بيانات مكتوبة وشفوية في إطار البند ٦ من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان (الاستعراض الدوري الشامل). وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكل من أذربيجان (A/HRC/14/NI/1) وبريطانيا العظمى (A/HRC/13/NI/4) ومصر (A/HRC/14/NI/9) ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (A/HRC/14/NI/10) مساهمات مكتوبة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في حين ألقت المؤسسات الوطنية لكل من البرتغال والسلفادور وبوليفيا ونيكاراغوا بيانات شفوية. وشكلت البيانات متابعة لتوصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل.

---

(٢) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إسبانيا والبوسنة والهرسك والسلفادور وبنما وبوليفيا وسلوفينيا وكرواتيا وكينيا ومصر وملديف ومنغوليا ونيكاراغوا.

٨١- وخلال استعراض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لتقريري كينيا وبنما، في دورتيه الثامنة والتاسعة على التوالي، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة للمؤسستين الوطنيتين لهذين البلدين لتنظما حدثين موازيين بشأن عملية إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل والدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

٨٢- وعيَّن رئيس المجلس ميسِّرا للمشاورات غير الرسمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل في إطار عمل الفريق العامل المعني باستعراض مجلس حقوق الإنسان. وأيَّد عدد من الدول ومنظمات المجتمع المدني تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقدمت لجنة التنسيق الدولية المقترحات التالية بشأن المؤسسات الوطنية المصنفة ضمن الفئة "ألف": (١) ينبغي أن يُخصَّص للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقت للتكلم خلال استعراض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لتقارير بلدانها، وذلك عقِب عرض الدولة المعنية؛ (٢) ينبغي أن يتسنى للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقديم تقرير منفصل بشأن الدولة التي تنتمي إليها في دورات الاستعراض الدوري الشامل المقبلة؛ (٣) ينبغي أن يتسنى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم أسئلة وتوصيات مكتوبة بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل لتقارير بلدانها؛ (٤) خلال المناقشة العامة للمجلس واعتماد تقرير الاستعراض الدوري الشامل، ينبغي أن تعطى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الكلمة فور انتهاء عرض الدولة التي تنتمي إليها؛ (٥) ينبغي أن يتسنى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم تحديثات منتظمة إلى المجلس بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛ (٦) ينبغي توسيع نطاق خدمات الصندوق الاستئماني للاستعراض الدوري الشامل ليدعم حضور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لجلسات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

### ٣- الإجراءات الخاصة

٨٣- خلال الفترة التي يشملها التقرير، تفاعل عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وقدم مساهمات مكتوبة إلى مجلس حقوق الإنسان لاستكمال تقارير المكلفين بولايات بشأن بعثاتهم القطرية.

٨٤- وشاركت رئيسة لجنة التنسيق الدولية في الاجتماع السنوي السابع عشر للإجراءات الخاصة، الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية حدثاً موازياً على هامش الاجتماع بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة توصيات الإجراءات الخاصة.

٨٥- ويسلِّم المقررون الخاصون على نحو متزايد بالدور الذي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضطلع به على الصعيد الوطني للمساعدة في تنفيذ ولايات الإجراءات

الخاصة. وخلال عام ٢٠١٠، اضطلع كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي والممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بعدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز تعاونهم مع فرادى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية.

٨٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وجَّه كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة استبياناً إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص التقرير الذي كُلِّفا بتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الآليات الفعالة والمراعية للأطفال للتوجيه وتقديم الشكاوى والإبلاغ التي يمكن للأطفال أن يبلِّغوا من خلالها بأمان عن حوادث العنف، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسيان.

٨٧- وتزود المفوضية السامية لحقوق الإنسان بانتظام المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمعلومات بشأن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد بعثاتهم القطرية. ويلتمس المكلفون بولايات على نحو متزايد مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان متابعة توصياتهم على الصعيد الوطني. وهذا مجال مهم من عمل المؤسسات الوطنية ينبغي مواصلة تشجيعه.

٨٨- وعيَّن رئيس المجلس ميسِّرا لقيادة المشاورات غير الرسمية بشأن الإجراءات الخاصة في إطار الفريق العامل المعني باستعراض مجلس حقوق الإنسان. وقد أيدت لجنة التنسيق الدولية المقترحات التالية ضمن جملة أمور: (١) في الحالات التي يتوجه فيها مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة إلى المجلس بخصوص الحالة في بلد ما، إمّا بتقديم تقرير خاص بذلك البلد أو بمعالجة الحالة في تقرير مواضيعي، ينبغي أن تتاح للمؤسسة الوطنية المصنفة ضمن الفئة "ألف" من تلك الدولة الفرصة لتناول الكلمة مباشرةً بعد تدخُّل الدولة المعنية لكي تساهم بشكل مباشر في الحوار التفاعلي؛ و(٢) ينبغي إتاحة الإمكانية للمؤسسات الوطنية المصنفة ضمن الفئة "ألف" لتزود المجلس بانتظام بمعلومات عن تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة في الدولة التي تنتمي إليها.

## باء - هيئات المعاهدات

٨٩- دأبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ضمن أنشطتها المتواصلة، على العمل مع هيئات المعاهدات بتوفير معلومات محدَّثة وتحليلات لخبراء بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها ذات الصلة. كما تقوم بانتظام بتحديث تجميع لكل الملاحظات الختامية والتوصيات التي تصدرها هيئات المعاهدات والتي تشير إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net)، وتحيل الملاحظات الختامية إلى المؤسسات الوطنية المعنية.

٩٠- ونظمت المؤسسة المغربية الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعاً يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في مراكش بشأن تعزيز العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وضم الاجتماع ممثلين من جميع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ورئيسة لجنة التنسيق الدولية. وشارك خبراء هيئات المعاهدات بصفتهم مراقبين. واعتمد المشاركون بيان مراكش الذي يتضمن توصيات لتعزيز نظام هيئات المعاهدات ولضمان توسيع سبل الوصول إلى هيئات المعاهدات، وكذلك بشأن متابعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتوصيات هيئات المعاهدات.

٩١- وبمناسبة الدورة المائة للجنة المعنية بحقوق الإنسان، التي عُقدت في جنيف في الفترة من ١١ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ألقت المؤسسة المغربية الوطنية لحقوق الإنسان بياناً باسم لجنة التنسيق الدولية بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وقد أبرز البيان الدور المهم الذي تضطلع به تلك المؤسسات على الصعيد الوطني في رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها.

## جيم - لجنة وضع المرأة

٩٢- حضرت رئيسة لجنة التنسيق الدولية و١١ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الشبكات الإقليمية الأربع الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة التي عُقدت في نيويورك في الفترة من ١ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠. وشاركت في الاجتماعات وقدمت بيانات شفوية تدعو إلى المشاركة المستقلة للمؤسسات الوطنية من الفئة "ألف" في أعمال لجنة وضع المرأة.

# رابعاً - التعاون فيما بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

## ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩٣- خلال الفترة التي يشملها التقرير، دأبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٤- ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدأ كل من المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل بمجموعة أدوات البرنامج والمفوضية للتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أُعِدت مجموعة الأدوات في إطار عملية استشارية دامت عامين لدعم موظفي الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة في عملهم مع المؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان ولمساعدة تلك المؤسسات في فهم الأمم المتحدة على نحو أفضل وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة. وقد بُعِثت رسالة مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين إلى جانب النسخة الإلكترونية لمجموعة الأدوات[٣].

## باء – رابطة منع التعذيب ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٩٥- في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وخلال المؤتمر الدولي العاشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أطلقت المفوضة السامية لحقوق الإنسان المنشور المعنون "منع التعذيب: دليل عملي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"[٤]. وهذا الدليل حصيلة التعاون بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان ورابطة منع التعذيب ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويستند إلى الخبرة المكتسبة من مشاريع التدريب المشتركة السابقة من قبيل برنامج فعاليات التغيير المشترك بين رابطة منع التعذيب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرامج رابطة منع التعذيب ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتدريب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

## جيم – رابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

٩٦- شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الاجتماع الرابع لرابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي عُقد في مدريد يومي ١٤ و١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن موضوع "الهجرة وحقوق الإنسان: أي تحدٍّ لمؤسسات أمناء المظالم؟" وقد اعتمد الاجتماع الذي استضافه ديوان المظالم في إسبانيا قرارا يشدد على مشاركة الرابطة في تعزيز التعاون بين أمناء المظالم والوسطاء وغيرهم من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعالج الشكاوى الواردة من المهاجرين.

# خامساً – الاستنتاجات والتوصيات

٩٧- إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس عناصر أساسية لنظام وطني متين وفعال لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي تشجيع تطوير الآليات المناسبة

---

(٣) مجموعة الأدوات متاحة في http://www.ohchr.org/Documents/Countries/NHRI/1950-UNDP-UHCHR-Toolkit-LR.pdf.

(٤) هذا المنشور متاح في http://www.ohchr.org/Documents/Publications/PreventingTorture.pdf.

للتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الوطنية التي لديها دور تضطلع به في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومنها مؤسسات أمناء المظالم.

٩٨- وتوجد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع جيد يمكّنها من دعم الحكومات من أجل كفالة تنفيذ المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. ويضطلع عدد متزايد من المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بدور تنفيذي فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مدعوة إلى العمل سويّة من أجل كفالة تنفيذ القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٩٩- ويمكن أن تشكل علاقة بناءة بين المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والبرلمانات مساهمة قيمة في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وبخاصة في ضمان امتثال القوانين والممارسات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي تشجيع المبادرات المتخذة لتعزيز التعاون بشكل أوثق بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٠٠- وتقتضي مبادئ باريس قيام تعاون فعال بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي منظمات المجتمع المدني. وثمة حاجة إلى عمليات مفتوحة وتشاركية وتعددية لدى إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس.

١٠١- ويحظى بالترحيب الإشراك النشيط للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال لجنة التنسيق الدولية، في الاستعراض الجاري لمجلس حقوق الإنسان. وعلى غرار ذلك، تكتسي مشاركة المؤسسات الوطنية الممتثلة لمبادئ باريس في آلية الاستعراض الدوري الشامل أهمية متزايدة في مرحلتي الإعداد لها ومتابعة نتائجها على حد سواء.

١٠٢- ويحظى بالترحيب اعتماد بيان مراكش بشأن تعزيز العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وتلك المؤسسات مدعوة إلى مواصلة المشاركة في عملية التفكير في كيفية تبسيط نظام هيئات المعاهدات وتعزيزه.

١٠٣- ويحظى بالترحيب اعتماد إعلان إدنبرة بشأن قطاع الأعمال وحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أكد الإعلان الدور المتنامي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالشركات. والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مدعوة إلى العمل سوية من أجل تنفيذ الالتزامات التي قُطِعت في إدنبرة.

١٠٤- والأفرقة القُطرية للأمم المتحدة مدعوة إلى أن تستعمل بنشاط مجموعة أدوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان للتعاون مع المؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان في عملها اليومي، بما في ذلك في وضع نُهُج منسَّقة على صعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٠٥- إن أهمية عمل الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أمر مسلَّم به، ويحظى بالتشجيع التعاون بقدر أكبر بينها ولجنة التنسيق الدولية.

١٠٦- ومن الأهمية بمكان تخصيص الموارد المالية الكافية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا بد من تمتعها بالاستقلال المالي وحرية القرار لتؤدي مهمتها بفعالية.